التهديد الذي أطلقه كيسنجر باتخاذ اجراءات مضادة ضد الدول العربية في حال استمرارها استخدام سلاح النفط للضغط على الغرب ، خاصة وان تكهنات كانت قد انتشرت حول امكانية قيام الولايات المتحدة باحتلال حقول النفط اذا دعت الحاجة الى ذلك . فقد صرح وزير البترول السعودي زكي اليماني بأن بلاده مستعدة لتفجير النقاط الحساسة في حقول نفطها في حال تعرضها لاية أعمال عسكرية معادية كما انها على استعداد لخفض انتاجها بنسبة ٨٠ ٪ اذا عمدت الولايات المتحدة واوروبا واليابان الى اتخاذ أية تدابير انتقامية لمواجهة المقاطعة النفطية العربية . كذلك أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في الاسبوع الاول من كانون الاول انه « اذا حاول الغرب التصرف بعجرفة او استخدام القوة فانه سيصاب بكارثة لان كل الابار ستحرق وكل انابيب النفط ستدمر وسيدفع الغرب الثمن » .

وعلى صعيد آخر تركت المقاطعة النفطية آثارا سلبية كبيرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في امريكا وفي عدد من دول اوروبا الغربية واليابان. ففي الولايات المتحدة تلقت سوق الاسهم ضربة لم تعرف مثلها منذ عقد من الزمن وأصيبت الصناعات البتروكيميائية وصناعات السيارات بنكسات كبيرة ومباشرة كما أخذ قطع النفط العربي يترك آثاره المضرة على صناعات الحديد والصلب المعروفة بأنها تشكل العمود الفقري للاقتصاد الامريكي . وفي اواخر شهر تشرين الاول أعلن نيكسون تطبيق اجراءات تقشفية قاسية للحد من تفاقم أزمة الوقود في بلاده . وكانت أهم هذه الاجراءات : منع بيع الوقود للسيارات ابتداء من مساء كل يوم سبت حتى صباح الاثنين (أي اغلاق محطات بيع البانزين خلال العطلة الاسبوعية) ، خفض كميات الوقود المعدة للتدفئة في المنازل والمكاتب والمصانع عدم انارة لوحات الاعلان (وهذا امر مهم جدا في امريكا) وأنوار الزينة بما في ذلك زينة أعياد الميلاد ورأس السنة ، خفض الحد الاعلى لسرعات السيارات على الطرقات الرئيسية ، خفض كميات الوقود المخصصة للطائرات النفاثة العاملة على الخطوط الداخلية والخارجية بنسب محترمة . واعترف نيكسون صراحة ان قطع النفط العربي عن الولايات المتحدة سيؤدي الى احداث عجز مقداره ١٧،٣ ٪ من امدادات البلاد بالنفط خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام ١٩٧٤ . أما اليابان فقد أعلنت رسميا عن تحول اساسي في سياستها حيال الدول العربية والنزاع العربي الاسرائيلي وذلك تحت ضغط حاجتها الماسة الى النفط العربي. وتجسد هذا التحول في البيان الذي أصدرته الحكومة اليابانية حول الشرق الاوسط قالت فيه بأنها كانت وما زالت تأمل في ان يتحقق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط عن طريق التنفيذ العاجل والكامل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كما انها تؤيد قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة المتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وحددت الحكومة اليابانية المبادىء التالية باعتبارها الاسس الصحيحة لتحقيق السلام في المنطقة : ١) عدم جواز الاستيلاء على أية اراض واحتلالها بالقوة . ٢) انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ . ٣) احترام سلامة اراضي كل الدول في المنطقة وامنها على أساس الضمانات اللازمة لهذا الغرض . ٤) الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني واحترامها بموجب ميثاق الامم المتحدة . واستنكر البيان استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي العربية ودعاها الى الالتزام بالمبادىء المحددة اعلاه . وبعد صدور هذا البيان ببضعة ايام أعلن مصدر مسؤول في وزارة التجارة الدولية اليابانية ان بلاده لن تشارك أبدا في أية مقاطعة موجهة ضد العرب لان اليابان تعتمد على النفط العربي الى أقصى الحدود وليس بامكانها مخاصمة الدول العربية واستعدائها .

وعلى صعيد آخر أكد الاتحاد السوفياتي في أوائل كانون الاول عبر صحافته عن تصميمه العمل على انجاح مؤتمر السلام في جنيف والمشاركة بنشاط في جلساته . وترددت انباء صحفية في بيروت تفيد : أ) ان الاتحاد السوفياتي يحبذ اشتراك لبنان في مؤتمر السلام لانه من غير الممكن التوصل الى تسوية نهائية للنزاع بدون مشاركة جميع الدول العربية المجاورة لاسرائيل ، ب) انه يؤيد اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تتمتع بالسيادة وتكون هي ارض الشعب الفلسطيني ، ج) انه ينظر الى وحدة حركة المقاومة سياسيا وتنظيميا على انها قضية اساسية وحيوية في تحقيق أي تقدم بهذا الاتجاه ، د) وانه يعتبر اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر السلام ضروريا وسيسعى لتأمين هذا الاشتراك . وعاد الزعيم السوفياتي